فعالية التحصيل الضريبي للضرائب الناتجة عن عمليات الرقابة الجبائية في الجزائر

Effectiveness of tax revenue collection stemming from tax control in Algeria

د. إيدروج جمال [1]*، د.قيدوش فيروز [2]، د.خفاش نبيلة [3]

[1] جامعة الجزائر3 (الجزائر)، idroudj.djamel@univ-alger3.dz

[2] جامعة الجزائر3 (الجزائر)، guidouche.feyrouz@univ-alger3.dz

[3] جامعة الجزائر3 (الجزائر)، kheffach.nabila@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2025-11-25 تاريخ القبول : 2025-12-20

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى فعالية التحصيل الضريبي للجداول المتأتية عن العمليات الرقابية التي تقوم بها إدارة الضرائب وفقا للتشريعات المنصوص عليها قانونا، باعتبار أن عملية التحصيل الضريبي ذات أهمية موازية لأهمية الجهود المبذولة في عمليات الرقابة الجبائية.

توصلت الدراسة إلى عدم جدوى عمليات التحصيل الضريبي لهذه الجداول ويعود ذلك إلى عدم مراعاة الجوانب الفنية والقانونية عند التأسيس الضريبي خلال عمليات الرقابة الجبائية من جهة، كما يتأتى ذلك من خلال الإلغاءات التي يتحصل عليها المكلفون بالضريبة بمختلف أشكالها من جهة أخرى، إضافة إلى ضعف الوسائل المسخرة لعملية التحصيل الجبري لهذه الجداول وعدم ملائمة التشريع الجبائي والتحولات الاقتصادية التي يعمل فيها المكلف بالضريبة.

الكلمات المفتاحية: رقابة جبائية؛ تحصيل ضريبي؛ بواقي التحصيل؛ إلغاءات

Abstract:

This study seeks to evaluate the efficacy of tax collection pertaining to the rolls derived from the tax administration's control, in compliance with statutory regulations, considering that tax collection as equally significant as the endeavors undertaken in tax control.

The study concluded that tax collection for these rolls is inefficient. This results from the neglect of technical and legal considerations in tax assessment and control, as well as the numerous cancellations afforded to taxpayers. Moreover, the study revealed that the techniques utilized for the compulsory collection of rolls are insufficient, and that tax policy is misaligned with the economic reality encountered by taxpayers.

Keywords: tax control; tax collection; remnants of collection; cancellations

* المؤلف المرسل

1- مقدمة:

تعتبر الضرائب العادية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي من الموارد الأكثر استدامة واستمرارا نظرا لدورها المهم في تمويل الخزينة العمومية ومجابهة مختلف النفقات العامة وهو الأمر الذي يزيد من أهمية تحقيق الايرادات الضريبية، غير أن تحقيق هذا الهدف لا يعتبر أمرا سهلا بالنسبة للإدارة الضريبية في الجزائر التي تعتمد نظاما ضريبيا تصريحيا تزداد معه الحاجة إلى وجود رقابة جبائية تعمد إلى كشف حالات عدم التصريح والأخطاء والغش الضريبي، وغالبا ما ينتج عن عمليات الرقابة الجبائية ما يعرف بالجداول الضريبية التي تشكل إحدى آليات تحقيق مبدأ العدالة أمام الضريبة بالإضافة الى كونها مكونا هاما من مكونات الحصيلة الضريبية.

وترتبط الجداول الضريبية الناتجة عن عمليات الرقابة بشكل أساسي بالقدرة على تحصيلها، باعتبار التحصيل الضريبي المرحلة الأخيرة من التنظيم الفني للضريبة والذي دونه تصبح المراحل السابقة من تحديد للوعاء والربط دون فعالية، من هنا تتمحور دراستنا حول **مدى فعالية التحصيل الضريبي للجداول الناتجة عن عمليات الرقابة في ظل ما تتوفر عليه الادارة الضريبية في الجزائر من امكانيات بشرية وتشريعية، ومادية.**

انطلاقا من الاشكالية تتفرع الأسئلة التالية:

1- ما هي الاجراءات المتبعة من طرف الادارة الضريبية من أجل تحصيل الجداول الضريبية في الجزائر؟

2- ما هي أسباب ضعف التحصيل الضريبي للجداول الضريبية الناتجة عن عمليات الرقابة الجبائية في الجزائر؟

3- ماهي آليات تفعيل تحصيل الجداول الضريبية الناتجة عن عمليات الرقابة الجبائية في الجزائر؟

وفي سبيل الاجابة المبدئية على اشكالية الدراسة اعتمدنا مجموعة من الفرضيات والمتمثلة في:

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا تول الادارة الضريبية في الجزائر أهمية كبيرة لعملية تحصيل الجداول الناتجة عن عملية الرقابة الجبائية؟

الفرضية الثانية: يؤدي ضعف اجراءات التحصيل الجبري للجداول الضريبية وعدم صحة التأسيس الضريبي للجداول المتأتية من عمليات الرقابة الجبائية إلى انخفاض حصيلة هذه الاخيرة.

الفرضية الثالثة: يعتبر الاهتمام بمصالح التحصيل الضريبي وتعزيز رقمنة الادارة الجبائية من أهم الآليات التي يمكن اعتمادها من أجل تحسين تحصيل الجداول الضريبية المتأتية من عمليات الرقابة الجبائية.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من الأهمية العلمية والعملية لعمليتا الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي لما لهما من أهمية في تعزيز التمويل المستدام للدولة وتحقيق العدالة أمام الضريبة في إطار سعي الدولة الجزائرية للعمل على أن تغطي الجباية العادية نفقات التسيير كمرحلة أولى ومنه إحلالها محل الجباية البترولية كمرحلة ثانية؛ ضمن هذا الإطار يعتبر التحصيل الضريبي للجداول المتأتية عن عمليات الرقابة

الجبائية على جانب كبير من الأهمية من شأنه أن يعزز ويثمن الجهود المبذولة من طرف أعوان الإدارة الجبائية.

أهداف الدراسة: إضافة إلى الوقوف على واقع التحصيل الضريبي والرقابة الجبائية في الجزائر، تهدف هذه الدراسة إلى الربط بين الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر من خلال الوقوف على مدى فعالية تحصيل الجداول الضريبية المتأتية عن عمليات الرقابة الجبائية، وليس الوقوف فقط على دورها في إعادة تأسيس الأوعية الضريبية؛ إدراكا منا أن الأوعية الضريبية المعاد تأسيسها تبقى دون أهمية إن لم يتم تحصيلها.

المنهج المستخدم: للإجابة على إشكالية الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي والذي يتلاءم وموضوع الدراسة والذي يشمل البحث في مدى فعالية التحصيل الضريبي للجداول المتأتية عن عمليات الرقابة الجبائية في الجزائر، من خلال البحث في الأسباب والوقوف على الحلول.

الدراسات السابقة: لم تتطرق الدراسات التي تناولت التحصيل الضريبي أو الرقابة الجبائية إلى تحصيل الجداول الناتجة عن عمليات الرقابة الجبائية، فرغم وجود العديد من الدراسات التي تناولت الرقابة الجبائية أو التحصيل الضريبي كل على حدى، إلا أن دراستنا حاولت الربط بين الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي من خلال البحث في مدى فعالية تحصيل الجداول الناتجة عن عمليات الرقابة الجبائية. وتعتبر الدراسات التالية أقرب إلى دراستنا من خلال الإشارة إلى جزء منفصل من هذه الدراسة.

الدراسة الأولى: دراسة خذيري صبرينة، جنينة عمر، الرقابة الجبائية في الجزائر بين هدفي مكافحة التهرب الجبائي وتنمية الإيرادت الجبائية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، 2019.

تناولت الدراسة مدى مساهمة الرقابة الجبائية في تحقيق هدفي مكافحة التهرب الضريبي وتنمية الإيرادات الضريبية خلال الفترة 2011-2018، من خلال تقييم فعالية نظام الرقابة الجبائية من خلال حجم المبالغ المسترجعة من خلال الأوعية الضريبية المعاد تأسيسها اعتمادا على مختلف أشكال الرقابة الجبائية. ولقد توصل الباحثان إلى أن الرقابة الجبائية من خلال دورها في إعادة تأسيس الأوعية الضريبية والتي استخدمت كأداة لقياس حجم التهرب الضريبي ولقياس فعالية الرقابة الجبائية في تنمية الإيرادات الضريبية أنها لا تساهم إلا بـ 05% من مجمل الإيرادات الجبائية في أحسن الحالات خلال الفترة 2011-2018 من خلال اعتماد الأوعية الضريبية المعاد تأسيسها كأساس.

أما دراستنا لا تتوقف على دور الرقابة الجبائية في توسيع الأوعية الضريبية من خلال النظر إلى المبالغ المسترجعة والتصحيحات على الأوعية والمعدلات التي تقوم بها مصالح الرقابة الجبائية، إنما تتجاوز ذلك في معرفة مدى فعالية الرقابة من خلال تحصيل تلك الجداول الناتجة عن عمليات الرقابة الجبائية، من خلال تحصيل المبالغ المسترجعة الناتجة عن عمليات الرقابة الجبائية والتي دونها تصبح الجهود المبذولة لإعادة تأسيس هذه الأوعية غير ذات أهمية.

الدراسة الثانية: دراسة بن عثمان عائشة، ولهي بوعلام، تقييم الرقابة الجبائية في ظل تبني مؤشرات الآداء، دراسة حالة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة، الفترة 2011-2015

تناولت هذه الدراسة تقييم فعالية الرقابة الجبائية من خلال عرض مؤشرات الآداء المتعلقة بالرقابة الجبائية، المتضمنة 20 مؤشرا الموزعة ضمن خمسة مجموعات أساسية تتضمن مؤشرات تحليل برامج الرقابة الجبائية، مؤشرات تنفيذ هذه البرامج، مؤشر البحث عن المعلومة الجبائية وأخيرا مؤشرات تقييم المنازعات.

ولقد تم إسقاط هذه المؤشرات على المديرية الفرعية للرقابة الجبائية بولاية المسيلة للفترة 2011-2015، لمحاولة تقييم مدى فعالية الرقابة الجبائية في هذه المديرية. ولقد توصلت الدراسة إلى أنّه رغم أهمية هذه المؤشرات ضمن المقاربة المعتمدة من طرف الإدارة الضريبية القائمة على التسيير بالنجاعة، وفعالية مصالح الرقابة الجبائية في هذه المديرية في ظل الامكانات المادية والبشرية المحدودة. إلا أنه يبقى تبني مقاربة المواطنة الجبائية للمؤسسة وإنشاء خلية تقوم بمتابعة مدى تنفيذ مؤشرات الأداء وتحقيق الأهداف المسطرة أمرا ضروريا.

أما دراستنا فهي تهدف إلى تقييم فعالية عمليات الرقابة الجبائية على المستوى الكلي من خلال التركيز على التحصيل الضريبي والمنازعات الضريبية للجداول الناتجة عن عمليات الرقابة الجبائية. إدراكا منا أن تحصيل الجداول الضريبية الناتجة عن عمليات الرقابة الجبائية وإن كان يعكس في جانب منه أداء مصالح التحصيل الضريبي فهو يعكس أيضا مدى مصداقية عمليات الرقابة الجبائية وصحة التأسيس الضريبي لمختلف الأوعية الضريبية.

الدراسة الثالثة: عفاف بولحية، إبراهيم بوجاجة، لامية لحيلح، أثرا الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي-دراسة حالة بمركز الضرائب جيجل، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 07، العدد 02 (2022).

تناولت الدراسة أثر الرقابة الجبائية على زيادة الحصيلة الضريبية في مركز الضرائب لجيجل خلال الفترة 2014-2018، من خلال التطرق إلى مختلف إجراءات عملية التحقيق المحاسبي من اختيار للملف المراد التحقيق معه إلى تنفيذ عمليتي التحقيق واستخراج فوارق الأوعية غير المصرح بها من خلال إعادة تأسيس الأوعية الضريبية، ومنه اسقاط الدراسة على ملف جبائي تعرض لعملية التحقيق لفترة غير متقادمة 2014-2018، ما من شأنه زيادة الأوعية الضريبية ومنه زيادة الحصيلة الضريبية من خلال استرجاع الحقوق المخفاة دون النظر في مدى تحصيلها. ولقد توصلت الدراسة إلى أنَّ تعقيد التشريعات الجبائية وعدم استقرارها يؤدي إلى عدم فهمها من طرف أعوان الإدارة الجبائية المكلفين بالوعاء، مما قد يصدر أحكاما قد تكون مبالغا فيها ممّا قد يؤدي إلى تقاعس المكلفين عن آدائها.

أما دراستنا فتركز على مدى فعالية عمليات الرقابة الجبائية في الجزائر من خلال التحصيل الضريبي لتلك الجداول والذي يعكس في جزء كبير منه مدى فعالية عمليات الرقابة الجبائية. فالعلاقة بين الرقابة والتحصيل الضريبي علاقة غير مباشرة، حيث تؤدي عمليات الرقابة الجبائية إلى زيادة الأوعية الضريبية ومنه إلى زيادة الحصيلة الضريبية في حالة تحصيلها وهذا ما نبحث عنه من خلال دراستنا.

للإجابة على إشكالية الدراسة، ارتأينا تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء، الجزء الأول نظري والذي سنحاول من خلاله الإحاطة بالإطار المفاهيمي لكل من التحصيل الضريبي والرقابة الجبائية والجداول الضريبية، أما الجزء الثاني فهو تطبيقي والذي سنخصصه الى عرض مختلف الأرقام والإحصائيات المتعلقة بحجم الجداول الضريبية الناتجة عن عمليات الرقابة خلال الفترة 2018-2022 وتحليل مختلف النتائج من خلال التطرق إلى واقع التحصيل الضريبي للجداول المتأتية من عمليات الرقابة الجبائية خلال الفترة 2018-2022، أما الجزء الثالث فنتناول من خلاله أسباب ضعف التحصيل الضريبي للجداول المتأتية عن عمليات الرقابة الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2018-2022.

2- الإطار المفاهيمي للتحصيل الضريبي والرقابة الجبائية والجداول الضريبية في الجزائر

باعتبار الضريبة احدى اليات تمويل الخزينة لكونها تمثل مصدرا أساسيا من مصادر التمويل العمومي، فإنّ ذلك يتطلب العمل على تحسين وتفعيل مختلف آليات التحصيل الضريبي في ظل اعتماد الرقابة الجبائية التي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين الحصيلة الجبائية لاسيما من خلال عمليات تأسيس واعادة تأسيس مختلف الأوعية الضريبية وهو ما قد ينتج عنها ما يعرف بالجداول الضريبية.

لذا فإن دراسة الإطار النظري لكل من التحصيل الضريبي والرقابة الجبائية بالإضافة إلى الجداول الضريبية، يفرض محاولة الإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بهذه العناصر، الأنواع، الأهمية ومختلف الاجراءات المعتمدة مع تحديد طبيعة العلاقة بين هاته العناصر باعتبارها عناصر متكاملة ضمن النظام الضريبي.

2-1- ماهية الرقابة الجبائية:

تعتبر الرقابة الجبائية حق من حقوق الإدارة الضريبية، مخول لها قانونا من خلال المواد من 18 إلى 68 من قانون الإجراءات الجبائية، حيث تعتمد الإدارة الجبائية على الرقابة للتأكد من مدى صحة التصريحات المقدمة (المديرية العامة للضرائب، 2025)، باعتبار أن النظام الجبائي نظام تصريحي، مع افتراض حسن النية في المكلف بالضريبة، ويبقى على الإدارة الجبائية من خلال مصالحها التأكد من مدى صحة هذه التصريحات من خلال الحق القانوني الذي منحه لها المشرع الجبائي الجزائري للتأكد من مدى صحة هذه التصريحات.

2-1-1- تعريف الرقابة الجبائية:

تعرف الرقابة الجبائية بأنها مراقبة الإدارة الضريبية لمختلف التصريحات والمستندات المحاسبية لفرض كل ضريبة أو رسم أو إتاوة حسب المادة 18 من قانون الإجراءات الجبائية (المديرية العامة للضرائب، 2025). وتتجلى أهمية الرقابة من كونها آلية تعمل على حماية حقوق الخزينة العمومية، تحقيق العدالة أمام الضريبة بالإضافة إلى الحد من التهرب الضريبي، بالإضافة إلى توسيع الوعاء الضريبي وهو الأمر الذي يؤدي إلى تحصيل موارد مالية أكثر.

2-1-2- أنواع الرقابة الجبائية: يمكن تصنيف الرقابة الجبائية إلى صنفيين رئيسيين (المديرية العامة للضرائب، 2025)، (خذيري و جنينة، 2019، الصفحات 324-325) :

- **الرقابة العامة:** وهي نوع من الرقابة التي تتم على مستوى المصالح الضريبية، وتنقسم إلى رقابة شكلية يكون موضوعها التصريحات المقدمة من طرف المكلف بهدف تصحيح مختلف الاخطاء المادية، والرقابة على الوثائق والتي تشمل القيام بفحص شامل ومقارنة بين التصريحات المقدمة ومختلف الوثائق التي بحوزة الادارة الضريبية.

- **الرقابة الجبائية المعمقة:** وهي الرقابة التي تتم مباشرة في مقر المكلف بالضريبية، وتتعدد أنواع الرقابة الجبائية المعمقة بين التحقيق المحاسبي، التحقيق المصوب في المحاسبة بالإضافة إلى التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة، وتهدف في مجلها إلى الكشف عن الغش الضريبي، ضبط الفروقات غير المبررة، تحسين الامتثال الضريبي من خلال اعادة تأسيس الوعاء الضريبي وفرض ضرائب اضافية.

3-1-2- أهمية الرقابة الجبائية: تعمل الرقابة الجبائية على:

- **تحقيق العدالة أمام الضريبة**: ويتم ذلك من خلال تعزيز الامتثال الضريبي والذي يكون بدوره نتاجا لعمليات الكشف والغش الضريبي والتلاعب بالتصريحات وما يليه من اجراءات مناسبة تؤدي إلى اعادة تأسيس مختلف الأوعية الضريبية واستعادة الحقوق غير المصرح بها بالشكل الذي من شأنه الحد من الفوارق بين المكلف الملتزم والمكلف غير الملتزم.

- **تحسين آداء النظام الضريبي:** تسمح الرقابة الجبائية بتحديد وتقيم ومعالجة مختلف الثغرات التي يمكن أن يواجهها النظام الضريبي، سواء ارتبط الأمر بمختلف الاجراءات الجبائية أو بأداء أعوان الادارة الضريبية، كما توفر نتائج الرقابة الجبائية معطيات ومؤشرات كمية ونوعية من شأنها دعم اتخاذ القرار بما يتوافق والواقع الاقتصادي والبيئة التي يعمل فيها المكلف.

- **تعزيز الموارد المالية للخزينة العمومية:** حيث تعتبر العلاقة بين الرقابة الجبائية وتعزيز الحصيلة الضريبية علاقة غير مباشرة، حيث تؤدي الرقابة الجبائية إلى اعادة تأسيس الأوعية الضريبية والتي تؤدي غالبا إلى زيادة الحصيلة الضريبية عند تحصيل هذه الأخيرة، ومنه يمكن القول أن تحصيل الأوعية المعاد تأسيسها ضمن عمليات الرقابة الجبائية على جانب كبير من الأهمية.

ويلخص الجدول التالي، أنواع الرقابة الجبائية والآجال القانونية المرتبطة بكل نوع رقابة ونوع النشاط الممارس ورقم الأعمال المحقق:

الجدول رقم (01): أنواع الرقابة الجبائية والآجال القانونية المرتبطة بكل نوع

نوع الرقابة	نوع النشاط الممارس	رقم الأعمال المحقق	مدة التحقيق
الرقابة العامة	كل الأنشطة	دون تحديد	دون تحديد
التحقيق المصوب	كل الأنشطة	دون تحديد	3 أشهر
التحقيق في المحاسبة	تقديم خدمة	أقل من 1.000.000 دج	3 أشهر
		أقل من 5.000.000 دج	6 أشهر
	كل المؤسسات الأخرى	أقل من 2.000.000 دج	3 أشهر
		أقل من 10.000.000 دج	6 أشهر
	بقية الحالات الأخرى للمؤسسات	دون تحديد باستثناء الحالات السابقة	9 أشهر
التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة	الأشخاص الطبيعيين	/	12 شهر

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المواد 20-5 و 20 مكرر-4 و 21-4 من قانون الإجراءات الجبائية، 2025.

من الجدول السابق يتضح أنَّ عمليات الرقابة الجبائية تتطلب عملا وجهدا ضريبيا من طرف أعوان الإدارة الضريبية لمصالح الوعاء الضريبي، حيث تتراوح مدة المكوث لدى المكلف بالنسب لمختلف أنواع الرقابة المعمقة بين 3 أشهر و12 شهر حسب نوع الرقابة ورقم الأعمال المحقق، من هنا يصبح تحصيل الجداول الناتجة عن عمليات الرقابة الجبائية ذو أهمية في إطار تحقيق العدالة أمام الضريبة وحفظ حقوق الخزينة العمومية.

2-2- الجداول الضريبية كنتاج لعمليات الرقابة الجبائية:

تعبّر الجداول الضريبية عن نتائج عمليات الرقابة الجبائية بأنواعها، وتستخدم لتوضيح وتبيان مختلف الفروقات التي يمكن أن تحدث بين ما تم التصريح به من طرف المكلف بالضريبة وما توصلت اليه عمليات الرقابة الجبائية وما نتج عن ذلك من تصحيحات وغرامات.

2-2-1- تعريف الجداول الضريبية: تعرف الجداول الضريبية على أنها وثيقة جبائية، يتم اعدادها بعد الانتهاء من عمل مصالح الوعاء، ومنه تعتبر الجداول الضريبية النتيجة النهائية لعملية تأسيس أو اعادة تأسيس الأوعية الضريبية بعد فحص ورقابة لمحاسبة المكلف أو ملفه الجبائي والذي يتضمن كل التصريحات الجبائية.

تتضمن الجداول الجبائية عامة المعلومات التالية: اسم ولقب المكلف أو اسم الشركة حسب طبيعة المكلف الذي يتعرض لعملية الرقابة سواءا كان شخصا طبيعيا أو معنويا، الغرض الاجتماعي، طبيعة النشاط، عنوان المكلف، تاريخ بداية التحصيل، تاريخ الاستحقاق، ختم الجهة التي قامت بعملية الرقابة، إمضاء الجهة المخولة التي تعطي للجداول الضريبية الطبيعة الإلزامية للتحصيل وهو "الوزير المكلف بالمالية أو ممثله" حسب المادة 143 من قانون الإجراءات الجبائية (المديرية العامة للضرائب، 2025). كما تتضمن هذه الوثيقة الأوعية المعاد تأسيسها أو ما كان محل سهو أو خطأ في التقدير بعد عمليات الرقابة، متضمنة الوعاء الخاضع، غرامات الوعاء المطبقة والتي ترتبط بحجم الوعاء الخاضع، معدل الضريبة المطبق، الضريبة الواجبة الدفع حسب كل نوع ضريبة والسنة المحقق فيها، والمبلغ الإجمالي الواجب الدفع.

2-2-2- أنواع الجداول الضريبية الناتجة عن عمليات الرقابة الجبائية: ينتج عن عمليات الرقابة الجبائية مجموعة من الجداول التي يمكن ذكرها في ما يلي (المديرية العامة للضرائب، 2025):

- **الجداول التأسيسية**: وهي تلك الجداول التي تصدرها الإدارة الجبائية من خلال تحديد الضرائب المستحقة على المكلف بناءا على تصريحه أو على تقدير الإدارة الضريبية، حسب المادة 39 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. ويمكن أن نميز بين نوعين من الجداول في هذا الإطار:

  - الجدول العام (Rôle Générale) والذي يتضمن قائمة بأسماء كل المكلفين الذين تم تأسيس الضريبة لهم من طرف الإدارة الجبائية بناءا على تصريحاتهم ـأوتقدير الإدارة الضريبية كحالة الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات.

  - الجدول الفردي (Rôle Individuel) والذي يتضمن إصدارا للضرائب والرسوم لكل مكلف بشكل فردي نتيجة سهو من طرف الإدارة الجبائية لعدم إدراجه في الجدول العام.

- **الجداول التصحيحية أو التكميلية**: هي تلك الجداول الفردية (Rôle Individuel) التي تصدرها الإدارة الضريبية في حالة عدم التصريح الكافي أو خطأ أو سهو في تقدير الوعاء من طرف المكلف أو الإدارة الضريبية، أو عدم صحة المعلومات المقدمة حسب المادة 185 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. ويصدر هذا النوع من الجداول مصالح الوعاء أثناء قيامها بعملها الذي يشمل الرقابة العامة من خلال الرقابة على الوثائق أو الرقابة الشكلية. ويطبق وفقا لهذا غرامة مالية حسب المادة 193 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والتي تتراوح نسبتها من 15% إلى 25 % حسب مقدار حق الضريبة غير المصرح به أو المتملص منه وغير الخاضع للضريبة.

- **الجداول الناتجة عن عمليات الرقابة المعمقة**: وهي تلك الجداول التي تصدرها المصالح المختصة بعمليات الرقابة الجبائية المعمقة بأنواعها سواء على المستوى الولائي أو الجهوي أو المركزي أو لدى مديرية كبريات الشركات؛ والتي تشمل الفروقات الضريبية بين ما صرح به المكلف والنتائج المتوصل اليها من خلال عمليات الرقابة الجبائية أو تصحيح الأساس الضريبي من خلال التعديل اما بإعادة الادماج أو الرفض، حيث يترتب على عدم التصريح أو نقص في التصريح تمت معاينته على نتيجة مراقبة جبائية للمكلف بالضريبة المطالبة بالحقوق والرسوم غير المصرحة وفقا لأحكام القانون العام.

ضمن هذت الإطار يمكن أن نميز بين:

- جداول ضريبية ناتجة عن نقص في التصريح بالدخل أو الربح أو بهما معا، أو لعدم صحتها، وهنا يتم تطبيق الغرامة السابقة والتي تتراوح نسبتها من 15% إلى 25 % حسب مقدار حق الضريبة غير المصرح به أو المتملص منه وغير الخاضع للضريبة.

- جداول ضريبية ناتجة عن أعمال تدليسية كممارسة نشاط غير مسجل في السجل التجاري أو تقديم وثائق مزورة أو إخفاء أو محاولة إخفاء كل شخص مدين بالرسم على القيمة المضافة للمنتجات أو المبالغ الخاضعة لهذا الرسم. حيث لا يمكن أن تقل في هذه الحالة نسبة الغرامة عن 50 %والتي يتم رفعها إلى 100 % إذا لم يتم دفع أي حق وهذا وفقا للمادة 193 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

2-3- التحصيل الضريبي وأهميته:

يعتبر التحصيل الضريبي من أهم مراحل التنظيم الفني للضريبة، والذي تعتبر دونه المرحلتين السابقتين وهما تحديد الوعاء والربط دون أهمية تذكر،

2-3-1- تعريف التحصيل الضريبي وأنواعه: يعرف التحصيل الضريبي على أنه مجموع العمليات والاجراءات التي تعمل على نقل الدين الضريبي من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقا لمجموعة من القواعد والقوانين الضريبية، فهو اجراء يتم من خلاله تبرئة ذمة المكلف اتجاه الخزينة العمومية للدولة وتتم هذه العملية بأشكال متعددة على غرار النقد والتحويلات والصكوك البنكية (مشقق و بشيش، 2023، صفحة 130)

وينقسم التحصيل الضريبي إلى نوعين، التحصيل **الودي أو الطوعي**؛ وهو التحصيل الذي يقوم المكلف من خلاله بتسديد الضرائب الواجبة عليه طوعا دون تدخل من طرف الإدارة الضريبية؛ من خلال التصريحات المحددة قانونا ضمن الرزنامة الجبائية، أو من خلال الدفع الطوعي لمختلف المستحقات الجبائية بعد إصدار الجداول الضريبية والتي تحدد فيه الإدارة الضريبية المستحقات الجبائية وتحدد من خلاله آجال للاستحقاق يجب عدم تجاوزها، وهذه الآجال محددة ضمن المادة 354 أو 345 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (المديرية العامة للضرائب، 2025).

أما النوع الثاني من التحصيل فهو التحصيل الجبري أو القسري؛ والذي تعتمد فيه الإدارة الضريبية على مختلف آليات التحصيل الجبري والمسموحة قانونا، والمحدد ضمن المواد من 146 إلى 152 من قانون الإجراءات الجبائية. والمتمثلة في التنبيه والغلق المؤقت للمحلات التجارية والحجز والبيع (المديرية العامة للضرائب، 2025).

2-3-2- أهمية التحصيل الضريبي: تكتسي مرحلة التحصيل الضريبي أهمية بالغة نظرا لدورها في توفير الايرادات الضرورية لتمويل الخزينة العمومية بالشكل الذي يساهم في تمويل الانفاق العام للدولة وبالشكل الذي يساهم في تحقيق السيادة الاقتصادية الوطنية من خلال الاعتماد على التمويل الداخلي بعيدا عن الاستدانة.

2-3-3- الإطار الإجرائي لعملية التحصيل الضريبي في الجزائر: وضع المشرع الجزائري مجموعة من الاجراءات الهادفة إلى تحصيل الضريبة، فبالنسبة للتحصيل الطوعي للضريبة من خلال التصريح G.50 أو G.51 فيتم وفق الآجال المحددة للمكلف ضمن الرزنامة الجبائية من طرف الإدارة الضريبية والتي على المكلف احترامها لتفادي الغرامات الجبائية والتي تتراوح ما بين 15% و35%. أما بالنسبة للجداول الضريبية الناتجة عن مختلف أنواع الرقابة الجبائية فإنّ عملية التحصيل الضريبي لهذه الجداول يبدأ مع تاريخ بداية التحصيل الضريبي لهذه الجداول إلى تاريخ الاستحقاق والذي يمكن للإدارة الجبائية بعده ببداية التحصيل الجبري للضريبة. ويعتبر وجود الدين الضريبي الشرط الأساسي والضروري لبداية إجراءات التحصيل الجبري للضريبة، والتي يمكن تلخيصها في مايلي:

- وجود دين ضريبي ناتج عن اصدار الجداول الضريبية التي تكون ناتجة عن عمليات الرقابة الجبائية أو تأسيس أو اعادة تأسيس الوعاء الضريبي، ويشمل الجدول الضريبي الأوعية المؤسسة والضرائب المستحقة والغرامات الواجبة.

- ارسال اشعارات للمكلفين بالضريبة من خلال وثيقة التنبيه، إما عن طريق البريد المضمون، محضر قضائي، أو اشعار اداري، معتبرا بذلك التنبيه أولى إجراءات التحصيل الجبري للضريبة.

- في حالة عدم استجابة المكلف للتنبيه المرسل إليه من طرف أعوان الإدارة الضريبية، تقوم الإدارة الجبائية بالتحصيل وفقا لمجموعة من الطرق المعتمدة قانونا على غرار حجز أموال المكلف لدى الغير والغلق المؤقت الذي يمكن أن يصل إلى 6 أشهر، البيع حيث يجوز عند الاقتضاء القيام بالبيع المنفرد لواحد أو عدة عناصر مكونة للمحل التجاري المحجوز وذلك بناء على الترخيص المذكور في المادة 146 من قانون الاجراءات الجبائية. وتجدر الإشارة أنَّ عملية التحصيل الجبري للضريبة يجب أن تحترم النصوص القانونية فالإخلال بها يجعل عملية التحصيل باطلة، من خلال قيام المكلف بتظلم سواء إداري أو لدى لجان الطعن أو حتى قضائيا.

3- واقع تحصيل الجداول الضريبية المتأتية من عمليات الرقابة الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2018-2021

تعتبر عملية تحصيل الجداول الضريبية من أهم مراحل التنظيم الفني للضريبة؛ وذلك لكونها تمثل انعكاسا لمدى فعالية الجهود المبذولة في المراحل السابقة، فدون تحقيق الايرادات الضريبية المحددة تصبح كافة الجهود المبذولة من خلال مرحلتي تحديد الوعاء والربط دون فائدة تذكر.

بهدف الوقوف على واقع تحصيل الجداول الضريبية في الجزائر لابد أولا من التطرق إلى واقع عملية التحصيل خلال فترة الدراسة 2018- 2021 باعتبار أن تحصيل الجداول الضريبية هو جزء من عملية التحصيل ويمثل احدى أشكالها، وذلك من خلال المقارنة بين الحصيلة التقديرية والحصيلة الفعلية، لاسيما في ظل زيادة أهمية الحصيلة الضريبية باعتبارها احدى الخيارات المعتمدة في ظل سعي الجزائر إلى تنويع مصادر ايراداتها ومواجهة تحديات تقلبات أسعار البترول. لننتقل بعدها إلى تحليل مختلف المعطيات المتعلقة بتحصيل الجداول الضريبية لنفس الفترة.

3-1- مقارنة بين الحصيلة الجبائية التقديرية والحصيلة الفعلية خلال السنوات 2018-2021

نهدف من خلال هذه المقارنة إلى تحديد مدى فعالية مختلف الإجراءات المعتمدة في عملية التحصيل الضريبي، من خلال تقييم مدى نجاحها في تحقيق الايرادات الضريبية التي تم تقديرها سابقا وفقا لمجموعة من المعايير من بينها معايير قانونية تتعلق بأنواع ونسب الضرائب المفروضة، معايير اقتصادية مع الاخذ بعين الاعتبار الحصيلة الفعلية المحققة خلال السنوات السابقة.

وقد عرفت الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى غاية سنة 2021 ارتفاعا ملحوظا في الحصيلة الفعلية مقارنة مع الحصيلة التقديرية، وهو ما يعني أن ما تم تحصيله بشكل فعلي تجاوز في الغالب ما تم تقديره، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): مقارنة بين الحصيلة التقديرية والفعلية للإيرادات الجبائية خلال الفترة 2018-2021

الوحدة : مليار دينار

البيان	2018	2019	2020	2021
الحصيلة التقديرية	2869,776	3041,42	2858,59	2635,61
الحصيلة الفعلية	2713,154	2849,218	2682,224	2762,131
نسبة التحصيل المحقق %	94,54	93,68	93,83	104,8

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد: (مجلس المحاسبة، 2018)، (مجلس المحاسبة، 2019)، (مجلس المحاسبة، 2020)، (مجلس المحاسبة، 2021)

من خلال الجدول يتضح أن نسبة التحصيل المحقق إلى التقديري بلغت نسبا معتبرة تعدت 90% خلال السنوات 2018، 2019، 2020 لتصل إلى 100% خلال سنة 2021. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أثر إصلاحات الإدارة الجبائية بالشكل الذي أدى إلى تحسن أداء هذه الأخيرة، وتسهيل عمليات التصريح والدفع بالشكل الذي أثر ايجابا على عملية التحصيل، إلا أنّ الملاحظ من خلال الجدول الموالي "الجدول رقم03" أن تحصيل الضريبة المستحقة فورا (droit au comptant) يشكّل الأساس الذي يتم بناءا عليه تقدير الحصيلة الضريبية باعتبار أن النظام الجبائي الجزائري نظاما تصريحيا.

الجدول رقم (03): مكونات الحصيلة الضريبية لمختلف الضرائب والرسوم للسنوات 2018-2021

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الحصيلة الضريبية الفعلية	حصيلة التحصيل عن طريق الجداول	نسبة التحصيل عن طريق الجداول إلى الحصيلة الفعلية %	حصيلة التصريح الطوعي	نسبة حصيلة التصريح الطوعي إلى الحصيلة الفعلية %
2018	2713,154	144,16	5.31	2568.994	94.69
2019	2849,218	101.157	3.55	2748.061	96.45
2020	2682,224	61.106	2.28	2621.118	97.72
2021	2762,131	102,029	3.69	2660,10	96.31

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (مجلس المحاسبة، 2018)، (مجلس المحاسبة، 2019)، (مجلس المحاسبة، 2020)، (مجلس المحاسبة، 2021).

حيث نلاحظ أن نسبة حصيلة التصريح الطوعي إلى الحصيلة الفعلية تتجاوز نسبة 94% خلال سنوات الدراسة حيث تجاوزت نسبة 96 % سنة 2021، في حين أن التحصيل عن طريق الجداول لم يتعد نسبة 3.69% لنفس السنة وهذا ما قد يشير إلى نوع من عدم الاهتمام بتحصيل الجداول بصفة عامة، وهو ما يجعل جهد الادارة الضريبية في ادراج الجداول الضريبية يذهب سدى.

3-2- تحليل نتائج التحصيل الضريبي للجداول الضريبية خلال الفترة 2018-2021

يعتبر تحصيل الجداول الضريبية جزء من عملية التحصيل الضريبي بشكل عام، وعادة ما تكون هذه الجداول ناتجة عن عمليات تأسيس الضريبة وإعادة تأسيس الضريبة من خلال عملية الرقابة الجبائية، وبالرغم من أن هذه الجداول قد تشكل جزء مهم من الحصيلة الجبائية في الجزائر غير أن تحصيلها يبقى دون المستوى المطلوب خلال الفترة 2018-2021 وذلك وفقا لما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(04): التحصيل الضريبي للجداول الضريبية لمختلف الضرائب والرسوم خلال الفترة 2018-2021

الوحدة: مليار .دج

	الحقوق المعاينة (جداول)			الالغاءات					التحصيلات (الجداول والطوعي)		بواقي التحصيل في نهاية الفترة
	في بداية السنة	للفترة	المجموع	التخفيضات	قبول بدون قيم	القبول المؤجل	المجموع	%	بالقيمة	بـ%	
2018	4011,214	910,888	4922,106	45,156	1,878	224,49	271,53	5,52	144,16	3,10	4506,41
2019	4506.314	703.983	5210.298	62.891	1.523	158.153	222.567	4.27	101.157	2.03	4886.573
2020	5077,715	3918,929	8996,644	50,448	1,128	79,425	131,001	1,46	3254,133	36,7	5611,70
2021	5612.795	1029.631	6642.426	234.568	15.385	216.551	466.476	7,02	102.029	1,53	6073.922

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (مجلس المحاسبة، 2018)، (مجلس المحاسبة، 2019)، (مجلس المحاسبة، 2020)، (مجلس المحاسبة، 2021).

من خلال الجدول يتضح أن هناك ارتفاع في بواقي التحصيل للفترة 2018 -2021، حيث ارتفعت من 4506,41 مليار دينار في نهاية سنة 2018 إلى غاية 6073,922 مليار دينار في نهاية سنة 2021 وهذا ما يشير إلى تنامي بواقي التحصيل من سنة إلى أخرى. مما قد يشير إلى أن عملية تحصيل الجداول لا

تتم بالشكل المطلوب. هذا الضعف الذي يمكن أن يمثلا مؤشرا يعكس إلى حد ما ليس فقط مستوى اداء الادارة الضريبية لاسيما ما تعلق منها بمدى صحة التأسيس الضريبي ومدى فعالية اجراءات التحصيل الجبري ولكن أيضا يعكس إلى حد ما أضعف امتثال المكلفين بالضريبة.

3-3- قراءة في اجراءات التحصيل الضريبي للجداول الضريبية خلال الفترة 2018-2021

تعتمد حصيلة الجداول الضريبية إلى حد كبير على مدى فعالية الاجراءات المعتمدة في تحصليها، والتي يمكن تصنيفها إلى اجراءات ودية وأخرى جبرية والتي غالبا ما يلجأ اليها تجاوبا مع سلوك المكلف غير المتعاون.

ويوضح الجدول الموالي اجمالي اجراءات التحصيل الجبري التي اعتمدتها الادارة الضريبية والهادفة إلى تحصيل الجداول الضريبية خلال الفترة 2018-2021.

الجدول رقم(05):اجراءات التحصيل الجبري للجداول الضريبية خلال الفترة 2018-2021

التعيين	2018		2019		2020		2021	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الاخطارات	485 194	543,7	431941	71.58	251315	71.57	422412	71.96
اشعار لغير الحائز	159 613	24,19	159301	26.40	5 9293	26.47	149724	25.5
رزنامة الدفع	12 502	89,1	10373	1.72	6606	1.88	14531	2.47
الحجز	266	0,04	62	0.01	9	0.003	125	0.02
البيع	0	0,00	3	0	144	0.04	0	0
قرارات الغلق	2 218	0,34	1757	0.29	142	0.04	312	0.05
المجموع	659 794	100	603437	100	351147	100	583979	100

المصدر: (مجلس المحاسبة، 2021).

من خلال الجدول يتضح مدى محدودية مختلف اجراءات التحصيل الجبري خلال الفترة 2018-2021، إذ تشير معطيات الجدول إلى مفارقة كبيرة، حيث وبالرغم من حجم الإخطارات الموجهة للمكلفين والتي تجاوزت 400000 اخطار في كل سنة ، إلا أننا نجد أن ما يتم تنفيذه من اجراءات لاحقة ضعيف للغاية، فنجد أن عمليات الحجز لنفس الفترة كانت محدودة جدا بنسب لم تصل إلى 0,05% وهو ما يمكن اعازه إلى صعوبات في التنفيذ القضائي بالإضافة إلى ضعف أو غياب التنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

كما يتضح أيضا أن اجراء البيع لا يحقق النتائج المنتظرة، إذ تشير معطيات الجدول إلى مستويات أقل ما يقال عنها أنها ضعيفة للغاية، اذ عرفت سنوات 2018، 2019، 2020 غياب تام لهذا الاجراء، في حين سجل نسبة 0,04% خلال سنة 2020.وهو ما يشير إلى عدم اعتماد البيع كإجراء جبري لتحصيل الديون الضريبية إذ غالبا ما تفضل الادارة الضريبية عدم اللجوء اليه. وبشكل عام تشير هذه المعطيات إلى ضعف الجهود المبذولة من طرف الادارة الضريبية في سبيل تحصيل الجداول الضريبية وهذا ما يمكن تأكيده من خلال معطيات الجداول التالي:

الجدول رقم(06): التحصيل عن طريق الجداول للسنوات 2018-2021

السنوات	2018	2019	2020	2021
التحصيل عن طريق الجداول	144,16	71.564	61.106	102.029
مبلغ التحصيل الجبري للجداول	36,274	32,206	22,832	49,898
نسبة التحصيل الجبري للجداول	%25.16	%45	%37,36	48.90%
مبلغ التحصيل الودي للجداول	107.886	39.358	38.274	52.131
نسبة التحصيل الودي للجداول	74.83%	55%	62.64%	51.10%

من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (مجلس المحاسبة، 2018)، (مجلس المحاسبة، 2019)، (مجلس المحاسبة، 2020)، (مجلس المحاسبة، 2021).

تشير معطيات الجدول إلى كبر حجم التحصيل الودي مقارنة بالتحصيل الجبري للجداول الضريبية، حيث تجاوزت نسبة التحصيل الودي للجداول في أغلب السنوات 50% مقارنة بالتحصيل الجبري الذي لم يتجاوز في أحسن الأحوال نسبة 49 %، وهذا ما يؤكد أنه ليست هناك جهود كافية في اطار التحصيل الجبري للجداول الضريبية الناتجة عن عمليات الرقابة الجبائية.

الجدول رقم (07): تطور عدد القضايا النزاعية أمام الإدارة الضريبية ومعالجتها خلال الفترة 2019-2021

البيان	عدد التظلمات	التظلمات المعالجة	قرار الرفض الكلي		قرار القبول الكلي		قرار القبول الجزئي	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
2019	54061	42610	21417	50.26	11066	25.97	10127	23.77
2020	44133	34103	17895	52.47	7938	23.88	8270	24.25
2021	52004	39801	19221	48.29	9834	24.71	10746	27

من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (مجلس المحاسبة، 2018)، (مجلس المحاسبة، 2019)، (مجلس المحاسبة، 2020)، (مجلس المحاسبة، 2021).

يتضح من الجدول السابق العدد الكبير للنزاعات المسجلة لدى مصالح الإدارة الضريبية والتي يكون الهدف منها الطعن في الإجراءات المرتكبة في إطار ممارسة الإدارة الضريبية لحقها الرقابي أو استدراك الأخطاء المرتكبة في حساب الضريبة، حسب ما هو مخول قانونا للمكلف بالضريبة حسب المادة 70 من قانون الإجراءات الجبائية. ولقد بلغ عدد التظلمات أو الشكاوى النزاعية 52004 تظلما سنة 2021. كما يتضح من الجدول السابق أنّه تقريبا 50 %من التظلمات المعالجة يتم رفضها أو عدم قبول الإدارة للتظلم لعدم تأسيسه أو عدم جدواه، في حين أنّه 50 % من التظلمات يتم قبولها أو قبولها جزئيا، والتي تبقى نسبة كبيرة نسبيا؛ مما يدفعنا للبحث عن مصادر التظلمات المقبولة. ضمن هذا الإطار أشار مجلس المحاسبة في تقاريره التقييمية للسنوات 2019 و2020 و2021 على التوالي أن مبالغ التخفيضات أو الالغات الممنوحة نتيجة

شكاوى نزاعية بلغت 11.119 مليار دج (مجلس المحاسبة، 2019) ، 12.077 مليار دينار (مجلس المحاسبة، 2020) و 13.909 مليار دج (مجلس المحاسبة، 2021) على التوالي.

أما مصادر الشكاوى النزاعية فيمكن أن تلخص أهمها في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): مصادر بعض التظلمات المعالجة والنسب الموافقة لها خلال الفترة 2019-2021

الوحدة:%

البيان	2019	2020	2021
التسوية من قبل المفتشيات	68.74	64.90	64.81
الأخطاء المادية والاحتساب المزدوج	14.49	13.89	14.81
التحقيق في المحاسبة	3.36	10.13	5.51
التحقيق المصوب في المحاسبة	0.21	0.45	0.12
التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة	0.65	0.22	0.20
الجداول العامة	0.37	0.41	1.89

من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (مجلس المحاسبة، 2018)، (مجلس المحاسبة، 2019)، (مجلس المحاسبة، 2020)، (مجلس المحاسبة، 2021).

من الجدول السابق يتضح أن نسب التظلمات التي تمت معالجتها ومنحت على إثرها تخفيضات أو إلغاءات ضريبية مرتبط مصدرها بالتسوية من قبل مصالح الوعاء والتي تعكس الرقابة العامة، حيث بلغت نسبا كبيرة تراوحت بين 64 %و68 %خلال سنوات الدراسة، في حين بلغت نسب التخفيضات للتظلمات المعالجة والمتعلقة بالرقابة المعمقة والمرتبطة بأنواع التحقيق الثلاثة فبلغت 4.22 %سنة 2019 و 10.80 %خلال سنة 2021، لتنخفض إلى 5.83 %سنة 2022 مما يعكس وجود إشكال في عملية تأسيس مختلف الضرائب والرسوم من طرف أعوان الإدارة الضريبية خاصة في المفتشيات.

4- أسباب ضعف التحصيل الضريبي للجداول الناتجة عن عمليات الرقابة الجبائية في الجزائر

بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الادارة الضريبية لاسيما تلك المتعلقة بعمليات الرقابة الجبائية خاصة في اطار تعزيز الامتثال الضريبي وتحقيق مبدأ العدالة أمام الضريبة، غير أن أثر هذه العملية على الحصيلة الضريبية لا يزال ضعيفا وذلك لضعف عملية تحصيل الجداول الضريبية، وتتعدد أسباب هذا الضعف بين أسباب تقنية، ادارية، وعملياتية يمكن ذكر أهمها في ما يلي:

4-1- عدم الاهتمام بالشكل الكافي بتحصيل الجداول الضريبية الناتجة عن عملية الرقابة الجبائية: حيث تشير مجمل الاحصائيات السابقة أنه غالبا ما يتم وضع الحصيلة الضريبية التقديرية بناء على ما يتم توقعه من تحصيل مباشر للضرائب دون الأخذ بعين الاعتبار الحصيلة التي يمكن أن تنتج عن تحصيل الجداول الضريبية وذلك ما يؤكده أيضا تنامي بواقي التحصيل من سنة لأخرى بالشكل الذي يشير إلى عدم وجود حرص كافي لتحصيل هذه الجداول.

4-2- عدم صحة التأسيس الضريبي: تعتمد الادارة الضريبية لتقييم أداء مختلف مصالحها على مجموعة من المؤشرات الكمية لاسيما ما تعلق بتقييم أداء مصالح الوعاء الأمر الذي قد يؤدي في أحيان كثيرة إلى الوقوع في خطأ عدم صحة التأسيس الضريبي نظرا لحجم الضغط الاداري على الأعوان والمفتشون، حيث

يمكن أن ينجر على ذلك الافراط في تقدير رقم الأعمال أو الأرباح لاسيما في حالة التقييم التقديري، اهمال التحقق من المعلومات والذي يكون غالبا نتيجة لتجاوز خطوات تحليل المعطيات أو مقارنة الاقرارات مع الواقع المالي والتجاري للمكلف بالإضافة إلى تجاهل حقوق المكلف في بعض الحالات كالرد على اشعارات الفحص أو ابداء الملاحظات وهو الأمر الذي يؤدي إلى منازعات بين المكلف ومصلحة الضرائب نلتمس نتائجها من خلال تراكم الديون الجبائية.

4-3- الاعتماد الجزئي على اجراءات التحصيل الجبري: حيث يتبين من خلال الأرقام والنسب التي تضمنها جدول اجراءات التحصيل الجبري خلال الفترة 2018-2021 وبالرغم من كونها الية قانونية فعالة إلى حد كبير وتتنوع بين اجراءات الغلق المؤقت، الحجز والبيع إلا أنه لا يتم الاعتماد عليها بالشكل المطلوب ولا يتم اللجوء إليها إلا في حالات استثنائية وبوتيرة بطيئة.

4-4- ضعف اعتماد اليات الرقمنة والتعاون البيني بين مختلف الادارات: يؤثر ضعف اعتماد أليات الرقمنة وغياب التنسيق والتعاون بين الادارة الضريبية وباقي الأطراف والهيئات ذات العلاقة بشكل سلبي على فعالية التحصيل لاسيما ما تعلق بتحصيل الجداول الضريبية الناتجة عن عمليات الرقابة الجبائية في الجزائر، فعدم الوصول إلى اعتماد نظام رقمي بين مختلف المصالح الجبائية، مصالح السجل التجاري، المؤسسات البنكية يؤدي إلى ضياع المعلومة وعدم القدرة على تتبع الوضعية الجبائية والقدرة المالية للمكلف.

كما يساهم غياب التعاون البيني بين الادارة الضريبية وباقي الأطراف ذات العلاقة في الحد من قدرة الادارة الضريبية على اكتشاف حالات التهرب أو التصريح بشكل غير صحيح مما يؤدي إلى غياب قدرة الادارة الضريبية على اتخاذ القرارات والاجراءات اللازمة وفي الوقت المناسب، وهذا ما يؤدي إلى تدني الحصيلة الضريبية بما فيها تحصيل الجداول الضريبية.

5- طرق تفعيل التحصيل الجبائي للجداول الناتجة عن عمليات الرقابة الجبائية في الجزائر

يعتبر تراكم الديون الجبائية وعدم قدرة الإدارة الجبائية على تحصيل مختلف الضرائب والرسوم من التحديات التي تواجهها الإدارة الجبائية في ظل عدم استقرار أسعار النفط في السوق العالمية والذي يجعل من الميزانية العامة للدولة ومنه مختلف المشاريع المرتبطة به في حالة عدم استقرار والذي يهدِّد اقتصاد الدولة الجزائرية.

ويعتبر البحث عن **حلول جذرية وليست مرحلية** ترتبط بفترة انخفاض أسعار البترول أمرا على قدر كبير من الأهمية والجدِّية.

ويمكن تعزيز عملية الرقابة الجبائية ومنه عملية تحصيل الجداول الجبائية الناتجة عنها من خلال:

5-1- التركيز على مدى فعالية الوعاء: يعتبر **"مؤشر صحة التأسيس الضريبي"** على جانب كبير من الأهمية، يمكن للإدارة الجبائية مراقبة مصالحها في توسيع الوعاء الضريبي على حساب المكلف بالضريبة. فتوسيع الوعاء الضريبي يجب أن يكون قائما على معطيات حقيقية مرتبطة بالوضعية المالية للمكلف والتزاماته الجبائية، ومنه تعزيز عمليات الرقابة الجبائية بأنواعها من خلال تفعيل مؤشر "مدى صحة التأسيس الضريبي " (مباركي، 2021).

2-5- تفعيل المتابعة الجبائية من خلال التحصيل الجبري للضريبة:

يعتبر التحصيل الجبري للضريبة من خلال حق المتابعة الذي منحه المشرع الجزائري للإدارة الضريبية مع حلول أجل الاستحقاق من أجل إجبار المكلفين بالضريبة والمتقاعسين عن دفع ديونهم بدفعها وفق ما يخوله القانون. ويعتبر قابض الضرائب ضمن مصالح التحصيل المسؤول الأول عن عملية التحصيل للجداول والتي تمتلك الصفة الإلزامية التي منحها لها الوزير المكلف بالمالية.

تمارس الإدارة الجبائية عملية المتابعة وفق ما أدرجه المشرع الجزائري في المادة 146 من قانون الإجراءات الجبائية من غلق مؤقت للمحلات التجارية وحجز وبيع في المزاد العلني.

3-5- الاهتمام بمصالح التحصيل الضريبي : تعتبر مصالح التحصيل من المصالح الأكثر احتكاكا بالمكلف بالضريبة، حيث يوكل لها تحصيل مختلف الجداول الضريبية. ومنه تعتبر مصالح التحصيل الضريبية الحلقة الأساسية في عملية التحصيل دونهم يصبح عمل المصالح الأخرى بخاصة مصالح الوعاء لا أهمية له، لذا يتطلب دعم هذه المصالح من ناحية التوظيف والعلاوات والمكافآت عند تحقيق الأهداف، إضافة إلى التكوين والإعلام حول التغيرات التشريعية والفنية التي تحدث في قوانين المالية، والأهداف المرجو تحقيقها، حتى تكون هذه المصالح أكثر دعما لأهداف الإدارة الضريبية.

إضافة إلى ما سبق يعتبر دعم هذه المصالح بالتجهيزات الضرورية للعمل ابتداءا من مكان العمل وظروف العمل إلى التجهيزات، حيث تعاني مصالح الإدارة (قليل، 2021) (عبد الهادي و بن الحاج، 2022) الخارجية من عجز وتدهور في ظروف العمل تحول دون تأدية مهامهم. رغم أن الهياكل القاعدية هي الواجهة الأولى –وربما الوحيدة - التي يحتك بها المكلف بالضريبة فليس الكل يذهب للمديرية أو الوزارة.

رغم ذلك عرفت الظروف تحسنا مع إنشاء مراكز الضرائب والمراكز الجوارية ومديرية كبريات المؤسسات، إلا أن بقاء الهياكل القاعدية بنفس الصورة القديمة يشكّل عائقا أمام المكلف لدفع الضريبة وأمام عون الضريبة للعمل. أكثر مواجهة للجمهور (مباركي، 2021، صفحة 1088).

4-5- تعزيز التعاون البيني مع مصالح الإدارة الجبائية: يعتبر تعاون الإدارة الجبائية مع مختلف المؤسسات العمومية خاصة المؤسسات المالية والذي من شأنها تعزيز التحصيل الضريبي والامتثال الضريبي للمكلفين.

5-5- التسريع في رقمنة الإدارة الجبائية : تعتبر رقمنة الإدارة الجبائية من الآليات التي يمكن من خلالها تعزيز التحصيل الضريبي وتحقيق نتائج مهمة من خلالها. وتقتضي عملية الرقمنة القضاء على مختلف التحديات والمعوقات الموجودة في العالم الحقيقي، حتى لا يتم نقلها إلى العالم الافتراضي، كما تقتضي العملية المتابعة وليس فقط طرح العملية فقط، من أجل الوقوف على الصعاب ومحاولة حلها.

6- الخاتمة:

يعتبر النظام الجبائي الجزائري نظاما تصريحيا، بالمقابل منح المشرع الجزائري للمكلف الحق في رقابة مختلف الوثائق والمستندات المحاسبية من أجل التأكد من صحة التصريحات المقدمة، حيث تقوم الإدارة الضريبية بإصدار جداول ضريبية تصويبية في حالة عدم التصريح أو عدم كفايته أو في حالة الغش الضريبي. ضمن هذا الإطار كانت إشكالية الدراسة حول مدى فعالية الرقابة الجبائية من خلال التحصيل الضريبي لمختلف الجداول الضريبية، باعتبار أن عملية التحصيل ذات أهمية دونها تصبح عمليتا تحديد الوعاء والربط من خلال عمليات الرقابة الجبائية دون أهمية.

نتائج الدراسة:

- تتطلب عمليات الرقابة الجبائية مجهودات كبيرة من طرف أعوان الإدارة الضريبية لمصالح الوعاء، سواء ارتبط الأمر بالرقابة العامة أو الرقابة المعمقة؛ حيث تستدعي الرقابة لدى المكلف فترة تتراوح بين 3 أشهر و9 أشهر التي يمكن تمديدها إلى سنة حسب الحالة و12 شهر بالنسبة للرقابة المعمقة للوضعية الجبائية الشاملة.

- تعتبر العلاقة بين الرقابة الجبائية والحصيلة الضريبية علاقة غير مباشرة، حيث تؤدي الرقابة الجبائية إلى إعادة تأسيس الأوعية الضريبية ومنه حساب مختلف الضرائب والرسوم المرتبطة بها وإرسال إشعار للمكلف بمختلف الحقوق الضريبية التي عليه، والتي تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية عند تحصيل مختلف الحقوق المعاد تأسيسها.

- يعتبر التحصيل الضريبي للجداول الناتجة عن عمليات الرقابة الجبائية ضعيفا والذي انعكس على بواي التحصيل المسجلة والتي وصلت إلى 6073.922 مليار دينار سنة 2021 مقابل 4506.41 لسنة 2018.

- تعتبر نسبة تحصيل الجداول الناتجة عن عمليات الرقابة الجبائية ضعيفة بالمقارنة مع المجهودات المبذولة في إعادة تأسيس الأوعية الضريبية- والتي سجلت أدنى نسبة لها سنة 2021 والمقدرة بـ 1.53 %، كما يتعرض الجزء الأخر للإلغاء بنسب تفوق نسب التحصيل حيث سجلت نسبة 7.02% سنة 2021، مما يحرم الخزينة العمومية من موارد إضافية-

- تعتبر إجراءات التحصيل الجبري للجداول الناتجة عن عمليات الرقابة الجبائية ضعيفة تطغى عليها الإجراءات المكتبية والتي تشمل ارسال التنبيه أو حجز الأموال لدى الغير، لتبقى الإجراءات الأخرى كالغلق المؤقت والبيع محدودة جدا إلى معدومة.

توصيات الدراسة:

- ضرورة تعزيز الاهتمام بتحصيل الجداول الناتجة عن عمليات الرقابة الجبائية.

- الاهتمام بصحة التأسيس الضريبي وتعزيز إجراءات التحصيل الجبري والذي من شأنه تحقيق العدالة أمام الضريبية وتوفير موارد إضافية للخزينة العمومية.

7- المراجع:

المجلات والدوريات:

- حسين مشقق، و عبد المالك بشيش. (2023). اشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر بين فعالية الاليات ومخاطر التهربالضريبي - دراسة حالة مديرية الضرائب بالمسيلة للفترة 2018-2022. *أفاق علوم الادارة والاقتصاد، 07*(02).

- صبرينة خذيري ، و عمر جنينة. (2019). الرقابة الجبائية في الجزائر بين هدفي مكافحة التهرب الضريبي وتنمية الإيرادات الجبائية-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2011-2018. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 12*(02)، 320-336.
- محمد الصالح مباركي. (أكتوبر, 2021). التحصيل الضريبي واقع وآفاق، . *مجلة الإحياء، 21*(29)، 1075-1096.
- مختار عبد الهادي، و جلول ياسين بن الحاج. (2022). النظام الضريبي الجزائري بين آفاق الإصلاح وعراقيل التصليح. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 06*(01).
- نبيل قليل. (2021). سبل تفعيل النظام الضريبي بالاستناد إلى الحصيلة الضريبية في الجزائر. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 06*(01).

التقارير:

- مجلس المحاسبة. (2018). *التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة2018*. الجزائر: مجلس المحاسبة.
- مجلس المحاسبة. (2019). *التقرير التقييمي امجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2019*. الجزائر: مجلس المحاسبة.
- مجلس المحاسبة. (2020). *التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2020*. الجزائر: مجلس المحاسبة.
- مجلس المحاسبة. (2021). *التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2021*. الجزائر: مجلس المحاسبة.

القوانين الضريبية:

- المديرية العامة للضرائب. (2025). قانون الإجراءات الجبائية.
- المديرية العامة للضرائب. (2025). قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. الجزائر.